

لنقول
حقه وان نكل بطل ولو بدل المنكر اليمين بعد الحكم بما
لم يلفظت اليه ولا يستجلف المدعى مع بليته الا في الدين
على الميت يستجلف على القايده في كتمه كاستظهار او ايا
الكسوت فان كان لافه فوصل الى معرفة اقراره وان كان
ولو انفق الى مترجم لم يقتصر على الواحد ولو كان
اجتسجى بحسب **القسم الثالث** في كيفية الاستجلاف
ولا يستجلف احد الا بالله ولو كان كافرا لكن ان راي
الحاكم احلافه لا يجوز بما يقتضيه دينه ارجح و
يستحب للحاكم تعذيب الحظرة ويجزيه ان يقول والله
ما له في كذا ويجوز تغليب اليمين بالغول والزما
والمكان ولا تغليب لما دون نصاب القطع ويحلف
الاخرى بالاشارة وقيل يوضع يده على اسم الله في المحلف
وقيل يكتب اليمين في لوح ويغسل ويؤتم بشربه بعد
اعلامه فان شرب كان خالفا وان منعه الزم
الحق ولا يحلف الحاكم احدا الا في مجلس قضاء او العقد

بالحكم

17
كاليمين بامر او امره غير تنزيه ولا يحلف المنكر الا على القطع
يحلف المتكبر على فعل غيره على نفي العلم كالولد على
الوارث فانكره وادعى ان وكيله قبضه وبيع اما الله
ولا شاهد له فلا يمين عليه الا مع الرد ومع نكول المنكر
على قول ويحلف على المحرم ويكفي مع الاكثار الحلف على
الاستحقاق ولو ادعى المنكر الاب او الابن انقلب مدعيه
والله في منكره في كفيده اليمين على بقائه الحق ولا يتوجه
على الوارث بالدعوى على منعه ثم الامع دعوى عليه
او اثباته وعلمه بالحق وان له ترك في يد ما لا لا تسمع الدعوى
في الحد ومجردة عن البيهنة ولا يتوجه بها من على المنكر
ولو ادعى الوارث لمعونه ثم ما لا سمعت دعواه سواء كان
عليه دين يحيط بالتركة او لم يكن ويقضي بالشاهد
اليمين في الاموال والديون ولا يقبل في غيب مثل الهالك
والحدود والطلاق والعصا والشرط وشهادت
الشاهدين ولا وتعديله ولو بدل باليمين وتعدت لافية

ان قال له
وانا ظننا
وشع معينا
طوبى وشع